الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

الملخص التنفيذي

للتقرير الدوري الحادي عشر

عن أعمـال اللجنـة الوطنية للتحقيق
في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة من 2022/8/1م وحتى 2023/7/31م

www.nciye.org

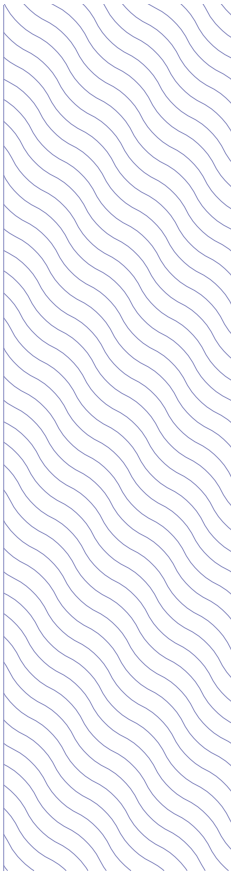

يـأتي إطـلاق هـذا التقريـر في ظـل هدنـة غيـر معلنـة بيـن الأطـراف، تـم الإعـلان عـن التوصـل إليهـا بدايـة مـن قبـل المبعـوث الأممـي هانـز غروندبـرج بتاريـخ 2022/04/02م لمـدة شـهرين، واسـتمر تجديدهـا بشـكل غيـر معلـن طـوال الفتـرة الماضيـة.

يُعـد هـذا التقريـر مكمـلاً ومتصـلاً للتقاريـر السـابقة الـتي أصدرتهـا اللجنـة وجـزءاً لا يتجـزأ منهـا خصوصـاً فيمـا يتعلـق ببيـان الولايـة والإطـار القانـوني والمنهجيـة وأسـاليب العمـل.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير

استمر راصدو اللجنة البالغ عددهم (42) في أعمال الرصد اليومي والأسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا والمرتكبة من جميع الأطراف دون استثناء وفي كافة المحافظات، هذا بالإضافة إلى التعاون مع عدد من المتطوعين في المديريات النائية والبعيدة، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا، ورصد كافة الانتهاكات التي طالت مختلف الفئات والشرائح في المجتمع.

تمكنت اللجنة من القيام بأعمال الرصد والتوثيق لما يزيد على (2997) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (31) نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان، سقط فيها عدد (3287) ضحية من الجنسين، استمعت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى ما يزيد عن (11988) شاهداً ومبلغاً وضحية، واطلعت على حوالي (17982) وثيقة، فضلاً عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

النزول إلى مناطق التماس في مديريات صالة وصبر الموادم بمحافظة تعز

قام فريق اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتوثيق والتحقيق الميداني في وقائع قصف عشوائي وزراعة ألغام لكل من حي الدعوة في صالة وحي بريد الروضة وحي الكمب، تم خلال التحقيقات إجراء مقابلات مباشرة مع عشرات الشهود والضحايا من سكان الأحياء الذين يزيد عددهم عن 342 أسرة.

النزول إلى مديرية الصلو جنوب غرب محافظة تعز

قام فريق اللجنة المكلف خلال الفترة 17-21 فبراير 2023م بالنزول إلى عزل الصيار والقابلة والحود والصيرتين والمقاطرة والضبة في مديرية الصلو ورصد عدد (180) واقعة انتهاك، والاطلاع والمعاينة لعدد من الأدلة والأماكن التي تم فيها ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تجاه المدنيين خاصة النساء ومنها استهداف الاحياء السكنية ومنع المساعدات وزراعة الألغام والتهجير القسري وقصف المدارس والاعتقالات التعسفية.

زيارة السجن المركزي وسجن الأمن السياسي وسجن النساء بمحافظة تعز

اطلع فريق اللجنة على الوضع الحالي للمنشاة، والوضع الذي يعاني منه السجناء والمحتجزون الذين يصل عددهم إلى 1000 نزيل من بينهم 20 نزيلة من النساء، وحاجتهم إلى توفير الغذاء الكافي، والرعاية الصحية وما تسببه بطء إجراءات التقاضي من تراكم للسجناء، إضافة إلى الوضع غير القانوني لقرابة 86 محتجزاً على ذمة النيابة الجزائية المتخصصة و54 محتجزاً على ذمة القضاء العسكري.

زيارة مركز احتجاز المعتقلين على ذمة مشاركتهم في الحرب

عاين أعضاء اللجنة مركز الاحتجاز التابع للاستخبارات العسكرية بمحافظة تعز والذي يتواجد فيه المحتجزون على ذمة الحرب، والاطلاع على أوضاع عدد (119) محتجزاً على ذمة الحرب من محافظات مختلفة، وتقييم أوضاعهم الصحية ومدى تمتعهم بالحقوق المقررة وفق القانون.

زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن النساء بمحافظة حضرموت

قام فريق اللجنة بزيارة كلاً من مركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي في المكلا والذي كان يتواجد فيه أثناء زيارة اللجنة عدد (22) محتجزاً، والسجن المركزي في المكلا الذي يحوي عدد (658) محتجزاً على ذمة قضايا جنائية مختلفة بينهم (12) امرأة و (26) محتجزاً محكومين بقضايا متعلقة بالإرهاب، انتهت فترة محكوميتهم، أُبلغت اللجنة أنه تم لاحقاً الإفراج عن (13) شخصاً منهم، كما تم اللقاء بإدارة السجن وتدوين مطالبهم المتمثلة بتوفير التأهيل والتدريب للسجناء، وقد لاحظت اللجنة أن أوضاع السجن والسجناء أفضل حالاً من حيث التغذية والرعاية الصحية مقارنة ببقية السجون، مع وجود تراكم للسجناء بسبب تأخر النظر والبت في قضاياهم.

التحقيق بواقعة قصف ميناء الضبة

بتاريخ 31/1/2023م قام أعضاء اللجنة بالنزول إلى منشاة بترو مسيلة للتحقيق بواقعة قصف ميناء الضبة التي حدثت بتاريخ 22/11/2022م، وفتح محضر تحقيق واستماع لشهود الواقعة من إدارة وأعمال الشركة، كما تم الحصول على صور ومقاطع فيديو لآثار القصف، ولم يتم التعاون من قبل إدارة الشركة مع فريق اللجنة في تسهيل النزول إلى مكان القصف.

لقاء أعضاء اللجنة مع عدد من الضحايا والكيانات الممثلة عنهم

خلال تواجد أعضاء اللجنة في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، تم بتاريخ 30/1/2023م، اللقاء مع عدد من ضحايا الاحتجاز التعسفي والاعتداء على التجمع السلمي والحق في حرية التعبير، واستلام شكواهم وتوجيه الراصدين بتوثيق الواقعة ورفعها إلى اللجنة للسير في إجراءات التحقيق فيها.

زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن الأمن السياسي وسجن النساء بمحافظة مأرب

للوقوف على أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز بمحافظة مأرب، والاطلاع على الأوضاع القانونية والإنسانية للمحتجزين والسجناء، قام أعضاء اللجنة بمعاينة كلاً من السجن المركزي والبحث الجنائي وقسم النساء في السجن المركزي، حيث بلغ عدد النزلاء في السجن المركزي عدد (657) سجيناً ومحتجزاً بينما بلغ عدد المحتجزين في مقر البحث الجنائي عدد (135) محتجزاً، كما تم الاطلاع على وضع ، عدد (17) سجينة ومحتجزة في قسم النساء، حيث لُوحظ الإزدحام الكبير بالمنشأتين، وقلة النظافة، والحاجة لنقل الجميع إلى المبنى الجديد الذي يتم إعداده ولم يتم الانتهاء منه بعد.

كما قام أعضاء اللجنة بزيارة مقر الأمن السياسي، والاطلاع على أوضاع عدد (182) محتجزاً بينهم (4) نساء والوقوف على ظروف احتجازهم، خصوصاً من حيث حقوقهم القانونية وعدم تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة ومدى حصولهم على التغذية والرعاية الطبية، وكذا من حيث سعة العنابر وتهويتها، وقد قام الفريق بالجلوس والاستماع لحالات عشوائية من المحتجزين والوقوف على أوضاعهم القانونية.

افتتاح مكتب مأرب

لتسهيل الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا في محافظة مأرب التي يتواجد فيها الآلاف من النازحين الذي تعرض معظمهم لانتهاكات خطيرة في القانون الدولي الإنساني في محافظاتهم، وتنفيذ لخطة اللجنة في فتح مكاتب في عدد من المحافظات، قامت اللجنة بتاريخ 23/5/20233م بافتتاح مكتب لها في محافظة مأرب، ودعوة المهتمين والمجتمع المدني في المحافظة للمشاركة في الافتتاح، والدعوة لكافة الضحايا للإبلاغ والوصول إلى مكتب اللجنة مباشرة لتوثيق ما تعرضوا له من انتهاكات.

الجلوس مع عدد من المفرج عنهم في صفقة التبادل بتاريخ 16 ابريل 2023م

خلال تواجد أعضاء اللجنة في مأرب من10 الى 23/5/2023م، تم الجلوس مع عدد (11) من المعتقلين المدنيين الذين تم الإفراج عنهم ضمن صفقة التبادل بين الأطراف برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر بتاريخ 16/4/2023م، والذين قضوا أكثر من 6 سنوات في مقر الأمن السياسي في صنعاء، وتعرضوا لسلب وتقييد حريتهم وحقوقهم الأساسية، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي في محافظة شبوة

قام أعضاء اللجنة بمعاينة منشأة السجن المركزي ومركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي بمحافظة شبوة، وتقييم مدى مناسبتهما لبقاء المحتجزين والسجناء البالغ عددهم (217) محتجزاً وسجيناً على قضايا جنائية مختلفة.

زيارة السجن المركزي في الضالع

للوقوف على أوضاع المحتجزين والسجناء بمحافظة الضالع، البالغ عددهم (243) سجيناً ومحتجزاً وتوثيق أهم مطالبهم القانونية، عاين أعضاء وراصدو اللجنة قسمي سجن الضالع المركزي الكائنين في كلٍ من إدارة أمن الضالع ومنطقة سناح، ووقفت اللجنة على وشكاويهم، كما تم الجلوس مع عدد (13) محتجزاً على ذمة الجزائية المتخصصة بتهم وقائع اغتيالات ولم يتم التحقيق معهم.

زيارة مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي بمحافظة الضالع

للاطلاع على مدى مراعاة قيادة الامن السياسي لمبادئ وضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الوطني والمواثيق المصادق عليها اليمن، قام أعضاء اللجنة وراصدوها بمعاينة مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي المتواجد فيه (4) محتجزين، وتوثيق أوضاعهم القانونية ومطالبهم الإنسانية.

مقابلة عدد من الضحايا وذويهم من أبناء دار السقمة في الضالع

قام أعضاء اللجنة وراصدوها بمقابلة عدد من الضحايا وذي والضحايا من أبناء وسكان قرية أبناء حمر في دار السقمة بالضالع، الذين تم توثيق ما طالهم من ادعاءات انتهاكات تمس الحق في الحرية والكرامة والسلامة الجسدية، وذلك من قبل أحد المنتسبين للواء 30 وآخرين من الكتيبة التي يتبعها المشكو به وقد سارت اللجنة في إجراءات التحقيق في هذه الواقعة.

عاين فريق اللجنة آثار النزاع على المنازل وممتلكات المواطنين في عزل مديرية ذوباب، وما تعرض له كلا من مستشفى ذوباب ومستوصف الجديد في مديرية ذوباب من دمار والذي أدى إلى حرمان المواطنين من الخدمة والرعاية الصحية خاصة النساء اللاتي تضطر الأسر لنقلهن وهن في حالة الولادة المتعسرة إلى

مدينـة المخـا، كما قـام الفريـق بمقابلة عدد مـن ضحايـا انفجار الألغـام أغلبهم مـن الأطفال.

عايـن فريـق اللجنـة مركـز الاحتجـاز التابـع لإدارة أمـن المخـا والـذي بلـغ عـدد المحتجزيـن فيه عنـد نزول اللجنـة عـدد (40) محتجـزاً علـى ذمـة قضايا مختلفـة، والمكون مـن (3) غرف غـير مؤهلة لأن تكـون حتى مكان توقيـف، خاصـة مـع الظروف المناخيـة المعروفة بارتفـاع درجة الحـرارة والرطوبة في السـواحل اليمنية عامة.

قـام فريـق اللجنـة بمعاينـة مركز الاحتجـاز التابـع لمديرية أمـن الخوخـة، والذي بلـغ عـدد المحتجزين فيه أثنـاء نـزول اللجنـة عـدد (100) محتجـزٍ علـى ذمـة قضايـا جنائيـة مختلفـة، حيـث وجـدت اللجنـة أن معظـم السـجناء والمحتجزيـن يعانـون مـن تأخـر البـت في قضاياهـم مـن قبل القضـاء، الأمـر الذي

أدى إلـى زيـادة عـدد السـجناء، مـع عـدم صلاحيـة المركـز لاسـتيعاب هـذا العـدد، خاصـة غرفـة الاحتجـاز الغـير إنسـانية الـتي توضـع بهـا النسـاء، وأوصـت اللجنـة بـضرورة وجـود سـجن مركـزي خـاص بمديريـات السـاحل الغـربي.

عايـن أعضـاء اللجنـة وضـع مركـز الاحتجـاز التابـع لإدارة أمـن مديريـة حيـس، والمتواجـد فبـه عـدد (20) محتجـزاً، واسـتمعت إلـى شـكوى إدارة المركز بشـأن عدم ملائمـة المركز ليكون مقـراً ملائماً للاحتجاز شـأنه شـأن بقيـة مراكـز الاحتجـاز في مديريـات السـاحل الغربي.

قـام أعضـاء اللجنـة أثناء تواجدهـم في محافظة الحديـدة، بالجلوس مع عدد مـن الضحايـا وذوي الضحايا من سـكان مديريـة حيـس الذيـن تعرضوا لانتهـاكات مختلفـة في النصـف الأول من العـام 2023م، من بينهـم ضحايا تعرضـوا لقصـف منازلهـم بالطيران المسـير كما تعـرض بعضهم للاعتقال التعسـفي ونهـب الممتلكات.

التقـى أعضـاء اللجنـة ضمـن برنامـج زيارتهـم إلـى الحديـدة، بـكلٍ مـن رئيـس محكمـة اسـتئناف الحديـدة، ووكيـل نيابـة الخوخـة وحيـس والمناطـق المحـررة مـن محافظـة الحديـدة، واطلعت اللجنـة علـى الصعوبات الـتي يواجههـا أعضـاء السـلطة القضائيـة والمتمثلـة في : عـدم اكتمـال تعيـين بـاقي قضـاة محكمـة الاسـتئناف وصـدور القـرار مـن قبـل مجلس القضـاء بتعيين رئيـس للمحكمة فقـط ، وهو الأمر الـذي يترتب عليه اسـتحالة قيـام المحكمـة بأعمالها، أو عقد أي جلسـات، والأمر نفسـه يتعلـق بالمحكمـة الابتدائية والنيابـة العامة الذي اقتـصرت قـرارات التعيـين الصـادرة من مجلـس القضاء علـى تعيين رئيـس محكمـة ابتدائية ووكيـل نيابة فقط دون تعيـين أعضـاء آخريـن، وهـو مـا ترتب عليـه تراكـم القضايا واسـتحالة البـت فيها.

مـن ضمـن أعمـال التحقيـق الـتي قامت بهـا اللجنـة خلال فـترة التقريـر، تنفيـذ عدد من جلسـات الاسـتماع الفرديـة والجماعيـة للضحايـا مـن للنسـاء والأطفـال والصحفيين مـن مختلـف المناطـق والمحافظات.

جـدول يبـين أهـم أنـواع انتهاكات حقوق الإنسـان الـتي قامـت اللجنة برصدهـا والتحقيـق فيها، خـلال الفترة من 1/8/2022م وحـتى 31/7/2023م.

م	نـــوع الانتـهـــاك	عـــدد الوقائع	عـــدد الضحايا	تصنيف الضحـايـا			المسئـــوليـــة		
				رجلاً	امرأة	طفلاً	الحكومة	الحوثي	أخرى
1	قتل وإصابة المدنيين	782	945	673	73	199	94	609	79
2	زراعة الألغام الفردية	161	179	130	9	40	0	161	0
3	الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية	6	-	-	-	-	2	4	0
4	الاعتداء على الأعيان الدينية والثقافية	23	-	-	-	-	3	18	2
5	التهجير القسري	66	398	-	-	-	0	52	14
6	تجنيد الأطفال	117	137	-	-	137	1	116	0
7	تفجير المنازل	20	-	-	-	-	0	20	0
8	التدمير والأضرار بالممتلكات العامة	15	-	-	-	-	3	6	6
9	التدمير والأضرار بالممتلكات الخاصة	697	-	-	-	-	99	507	91
10	الاعتداء على السلامة الجسدية	24	25	22	1	2	3	19	2
11	الاعتقال التعسفي	668	929	868	15	46	149	499	20
12	الإخفاء القسري	21	22	22			3	17	1
13	القتل خارج نطاق القانون	67	81	70	2	9	15	35	17
14	التعذيب	20	23	18	5	-	3	15	2
15	المنع من الحركة والتنقل	9	-	-	-	-	4	5	0
16	الاعتداء على المدارس	22	-	-	-	-	1	18	3
17	الاعتداء على التجمعات السلمية	6	8	8	-	-	6	0	0
18	الاعتداء على الصحفيين وسائل الإعلام	6	-	-	-	-	3	3	0
19	المحاكمات الغير قانونية	18	63	-	-	-	2	16	0
20	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	5	-	-	-	-	0	5	0
22	الاعتداء على المنظمات والنقابات	4	-	-	-	-	2	2	0
23	التعسف الإداري	19	-	-	-	-	1	18	0
24	الاغتصاب والعنف الجنسي	2	-	-	2	-	1	1	0
25	قصف الطائرات الأمريكية من غير طيار	4	7	7	-	-	0	0	4
26	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	95	-	-	-	-	7	78	10
27	استخدام المواطنين دروع بشرية	3	-	-	-	-	0	3	0
28	المساس بحرية الرأي والمعتقد	4	-	-	-	-	2	2	0
29	زراعة ألغام المركبات والعبوات الناسفة	91	169	104	11	54	0	73	18
31	انتهاكات أخرى	22	301	-	-	-	4	17	4
الإجـــمـــــالـــي		**2997**	**3287**	**-**	**-**	**-**	**408**	**2319**	**273**

نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة

بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (782) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (288) قتيلاً منهم (21) امرأة، و(48) طفلاً، و(657) جريحاً منهم (151) طفلاً و(52) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً لما سيبين في هذا التقرير.

قامت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها بالرصد والتحقيق في عدد (23) حالات ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية واستهداف الأعيان والطواقم الطبية في عدد من المناطق منها الحديدة، وتوزعت المسؤولية حسب ما هو مبين في التقرير.

قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (161) حالة انفجار ألغام مضادة للأفراد، نتج عنها سقوط (55) قتيلاً، بينهم (3) نساء، و(11) طفلاً، إضافة إلى سقوط (124) جريحاً، بينهم (6) نساء و(26) طفلاً ,ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط.

انتهت اللجنة من التحقيق في (66) واقعة تهجير قسري جماعية وفردية في مناطق مختلفة من اليمن.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد عدد (76) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، انتهت اللجنة من التحقيق فيها جميعاً، وثبتت وتوزعت المسؤولية حسب ما هو مبين في التقرير.

تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من الرصد والتحقيق في (689) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، حسب ما هو مبين في هذا التقرير.

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق قامت اللجنة بالرصد والتحقيق بعدد (20) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، حيث ثبتت مسؤولية الأطراف حسب ما هو مبين في هذا التقرير.

قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (20) حالة تفجير منازل، ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في عدد (6) حالة اعتداء على حرية الرأي والتعبير، قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنيةحسب ما هو مبين في هذا التقرير.

تم الانتهاء من الرصد والتحقيق في (4) وقائع ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط عدد (7) ضحايا، جميعهم من المدنيين.

التحديات والصعوبات

عـدم الالـتزام بالهدنـة الإنسـانية، واسـتمرار أعمـال العنـف واسـتهداف المدنيـين وزراعـة الألغـام وسـقوط ضحايـا، وهـو الأمـر الـذي ضاعـف مـن جهـود اللجنة.

عـدم تعـاون بعـض أطـراف الـنزاع مـع اللجنـة، وتأخـر بعـض الأطـراف في الـرد علـى مذكـرات اللجنـة واستفسـاراتها الموجهـة بشـأن ادعـاءات انتهـاكات منسـوبة لمحسـوبين عليهـا.

إحجـام بعـض الفئـات من الضحايـا عن التبليغ نظـراً لخصوصيـة الانتهاكات وصعوبـة توفير أدلة بشـأنها، ومن ذلـك العنـف القائم علـى النوع الاجتماعـي خاصة العنـف الجنسي ضد النسـاء والأطفال.

صعوبـة التنقـل في المديريـات الـتي تشـتعل فيهـا الحـرب بسـبب قطـع الطـرق الرئيسـية وزراعتهـا بالألغام ووعـورة الطـرق الفرعية.

تـردي مسـتوى الخدمات العامة في غالبيـة مناطق الجمهورية خاصـة خدمات الاتصـالات والكهرباء والطرق، الأمـر الـذي نتـج عنـه صعوبـة وصـول الراصديـن للمناطـق النائيـة، والتواصل معهـم وإرسـال المعلومـات من قبلهـم للجنة.

التوصيات:

توصي اللجنة بتنفيذ كافة توصياتها الواردة في تقاريرها السابقة

- تجديـد الهدنـة الإنسـانية الـتي تم البدء فيهـا في أبريـل 2022م، والالـتزام ببنودها المتعلقـة بوقف أعمال الحـرب والعنـف والأعمـال العسـكرية ورفـع الحصار عـن تعز، وفتـح الطرق الرئيسـية بـين المحافظات، للمسـاهمة في الحـد من الانتهـاكات وإعمال حقوق الإنسـان.
- تسـهيل وتيسـير أعمـال الغـوث الإنسـاني للمنظمـات الدوليـة والإقليميـة والمحليـة لضمـان وصـول المسـاعدات الإنسـانية لمسـتحقيها في كافـة مناطـق الجمهوريـة اليمنيـة.
- تمكين كافة المواطنين في جميع المناطق من الوصول الآمن للموارد.
- وقـف جميـع أعمـال القتـل خـارج نطـاق القانـون والاعتقـال غـير القانـوني والإخفـاء القـسري، وتقييـد الحريـات وسرعـة الإفـراج الفـوري وغـير المـشروط علـى جميـع المعتقلـين والمخفيـين قـسراً، وعـدم التـذرع بالظـروف الاسـتثنائية.
- حمايـة الأطفـال وضمان عـدم تعرضهم للانتهاكات الجسـيمة السـتة، ومنع تعرض النسـاء والمهشـمين لأشـكال العنف والتمييز.
- التوقـف عـن الممارسـات القمعيـة ضـد النشـطاء والمدافعـين عـن حقـوق الإنسـان والصحفيـين، الـتي تمـس حقوقهـم، وحقـوق المجتمـع في الحصـول علـى المعلومـة.
- التعـاون مـع اللجنـة الوطنيـة وطاقهمـا الميـداني العامـل في كافـة المحافظـات وتيسـير جميـع أعمالها وتزويدهـا بكافـة المعلومـات المطلوبـة، وفقـاً لقـرارات مجلـس حقـوق الإنسـان الصـادرة مـن العـام 2015م وآخرهـا القـرار الصـادر في أكتوبـر2022م.

توصيات إلى الحكومة الشرعية

- إيقاف عمليات الاعتقال الغير قانونية في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين دون أي مسوّغ قانوني، في كافة المعتقلات والسجون الغير قانونية.
- بناء قدرات قطاع العدالة والأمن وحث القضاء على القيام بدوره الأساسي في إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء محكمة ونيابة نوعية مختصة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان على النحو الذي يكفل عدم الإفلات من العقاب.
- توفير خدمات الحماية والرعاية للأطفال وللنساء، خصوصاً الناجيات من العنف والنازحات من مناطق الحرب.
- اعتماد سياسة اقتصادية شاملة، تساهم في إيقاف تدهور العملة ورفع المعاناة على المواطنين والاستمرار بصرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية.
- تفعيل كافة مؤسسات الدولة الخدمية " الصحة، الكهرباء، الماء، النظافة، وضمان حصول المواطنين على حقوقهم الاجتماعية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها اليمن.

توصيات إلى جماعة الحوثي

- وقف أعمال العنف ضد المدنيين واستهدافهم، خاصة أعمال القنص والاستهداف بالطائرات المسيرة، والالتزام ببنود الهدنة الإنسانية.
- الكف عن استهداف الأعيان المدنية، والمنشئات الاقتصادية، وموانئ النفط وتهديد السفن.
- التوقف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب، واتخاذ إجراءات منع تجنيدهم وعدم تكرارها.
- الكف عن إجراء التعديلات الطائفية في المناهج الدراسية، ووقف استخدام المدارس والمنشئات الحكومية في إقامة الدورات الثقافية والمخيمات الصيفية الطائفية.
- الامتناع عن مضايقة التجار وابتزازهم، ووقف أعمال الجبايات ومصادرة أموال وممتلكات المواطنين.
- إيقاف عمليات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري للمواطنين والمواطنات، وممارسات التضييق على المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وإطلاق سراح كافة المحتجزين والمحتجزات، والحد من الإجراءات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، لاسيما ضد المعارضين السياسيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني.
- التوقف الفوري عن ممارسة كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي عامة؛ وضد النساء خاصة؛ بما في ذلك الانتهاكات في أماكن الاحتجاز المختلفة، وتقييد حرية الحركة والتنقل للنساء.
- الامتناع عن زراعة الألغام والالتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعتها.
- تعيين ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة والتعاون معها لضمان قيامها بالمهام الموكلة لها بالتحقيق في كافة الانتهاكات.

التحالف العربي لدعم الشرعية

- المساهمة في إيجاد سلام عادل شامل في اليمن، قائم على احترام حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وانصاف الضحايا.
- دعم الحكومة اليمنية في توحيد الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية، ووضع تلك الأجهزة والقوات تحت سيطرة الحكومة الشرعية، لضمان بسط سلطتها على كافة أراضي الجمهورية.
- زيادة مستوى التعاون مع اللجنة وسرعة الرد على الاستفساراتها بشأن الوقائع المنسوبة للطيران، والتي حدثت خلال السنوات الماضية وما تزال اللجنة تتابع التحقيقات فيها.

توصيات إلى المجتمع الدولي

- دعم عمليات بناء السلام الشامل الفاعل في اليمن والاتفاقيات التي ترعاها الأمم المتحدة، وإشراك المجتمع المدني والنساء وروابط الضحايا في مساراتها المختلفة، والحرص على تمحورها على إتباع نهج العدالة الذي يؤمن المساءلة وعدم تكرار الانتهاكات وتعويض الضحايا والإصلاح المؤسسي والأمني.
- تقديم الدعم الفني لمؤسسات الدولة في اليمن للنهوض بها لاسيما النظام القضائي، وأجهزة إنفاذ القانون.
- الضغط على أطراف النزاع للتعاون مع اللجنة الوطنية وتيسير أعمالها ورفع مستوى الدعم المقدم لها من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بما يكفل وفاءها بالتزاماتها بإجراء تحقيقات مهنية وشفافة.

الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، واستناداً إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014م وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

www.nciye.org